الأمم المتحدة
S/PRST/2016/9
مجلس الأمن
Distr.: General
15 June 2016
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٧١٧ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”المرأة والسلام والأمن“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، في إطار النهج الشامل الذي يتبعه المجلس إزاء منع نشوب النزاعات والوساطة، وجميع البيانات الصادرة عن رئيسه في هذا الصدد تنفيذاً تاماً وفعالاً بطريقة قوامها التآزر.

”ويرحب مجلس الأمن باعتماد الأطر الإقليمية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥، بما في ذلك برنامج الاتحاد الأفريقي للقضايا الجنسانية والسلام والأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، ويعرب عن دعمه للمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد، بما في ذلك وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، لكنه يلاحظ أنه على الرغم من هذه الالتزامات، فإن التفاوت في مستويات الإرادة السياسية، وتوفير الموارد، والمساءلة، والخبرات المتخصصة في المسائل الجنسانية وتغيير المواقف كثيرا ما حال دون إشراك المرأة بصورة كاملة ومجدية في الجهود الإقليمية والدولية من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، وبناء السلام وتحقيق استدامته.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج شامل في الحفاظ على السلام، وخاصة من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، وفي هذا الصدد، يؤكد من جديد الصلة الجوهرية بين مشاركة المرأة على نحو مجد في الجهود المبذولة لمنع النزاعات وحلها وإعادة البناء

150616 150616 16-09925 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

في أعقابها وفعالية تلك الجهود ومدى استدامتها في الأجل الطويل. ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى زيادة مشاركة المرأة على قدم المساواة، وزيادة تمثيلها وإشراكها على نحو كامل في الجهود الدبلوماسية الوقائية وجميع ما يتصل بها من عمليات صنع القرار فيما يتعلق بتسوية النزاعات وبناء السلام، طبقا لأحكام القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

”ويقر مجلس الأمن بالأثر الإيجابي الذي يمكن أن يُحدثه التمكين الاقتصادي للمرأة في مشاركتها الكاملة في صنع القرار السياسي وجهود السلام والأمن، وفي هذا الصدد، يدعو الدول الأعضاء إلى توفير التدريب لتحسين المهارات المهنية وزيادة الدعم التمويلي للمشاريع الحرة التي تضطلع بها المرأة الأفريقية بغية تحسين دخلهن وسبل عيشهن بصورة شاملة.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المرأة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والقيادات الأهلية الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الزعماء الدينيون، في ممارسة التأثير على أطراف النزاعات المسلحة. ويرحب مجلس الأمن بمبادرات الوقاية التي تتولى المرأة قيادتها من قبيل مبادرة ”غرف عمليات المرأة في جميع أنحاء أفريقيا“، التي تساعد على منع اندلاع وتصاعد العنف أو التخفيف من حدته بسبل منها المراقبة والرصد، وإشراك أصحاب المصلحة في حوار بناء والدعوة إلى السلام. ويؤكد مجلس الأمن من جديد استمرار الحاجة إلى تحقيق مزيد من النجاح في منع نشوب النزاعات من خلال زيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل الوساطة وتسوية مسائل ما بعد النزاع، وبزيادة النظر في المسائل الجنسانية في جميع المناقشات ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات.

”ويقر مجلس الأمن بأن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يخلفان أثرا متباينا على حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، بما في ذلك في سياق صحتهن وتعليمهن ومشاركتهن في الحياة العامة، وأن الجماعات الإرهابية كثيرا ما تستهدفهن بصورة مباشرة، ويلاحظ في هذا الصدد خطة العمل التي عرضها الأمين العام لمنع التطرف العنيف والدعوة التي وجهها من أجل كفالة إدراج مسألة حماية المرأة وتمكينها ضمن الاعتبارات الرئيسية في استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وضمان ألا تؤثر الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تأثيراً سلبياً على حقوق المرأة.

”ويقرّ مجلس الأمن بأن الوساطة وسيلة هامة لتسوية المنازعات على نحو سلمي، ويدعو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى المشارِكة في عمليات السلام إلى تيسير مشاركة المرأة بصورة مجدية على جميع المستويات في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك

في تنفيذ اتفاقات السلام، ويرحب في هذا الصدد بمبادرة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى وضع قائمة مخصصة للنساء الوسيطات في القارة لكي يستخدمها بها كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويدعو مجلس الأمن وحدةَ الأمم المتحدة لدعم الوساطة، باعتبارها مصدرا لتقديم الدعم في مجال الوساطة إلى منظومة الأمم المتحدة تمشيا مع الولايات المتفق عليها، إلى أن تعمل بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، من أجل تحقيق زيادة كبيرة في أعداد النساء الوسيطات المدرجات في القوائم الموجودة لديها، وكذلك كفالة تزويد الوسيطات وأفرقتهن بالتدريب على تصميم استراتيجيات الوساطة الشاملة.

”ويرحب مجلس الأمن بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، وتمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد التزامه بهذا التعاون الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأمن الجماعي، ويطلب زيادة إدراج البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في جهود التعاون.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على زيادة تمويلها لبرامج المرأة والسلام والأمن، بسبل منها زيادة المعونة التي تقدمها في حالات النزاع وما بعد النزاع للبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك من خلال تقديم الدعم إلى المجتمع المدني. وينوه مجلس الأمن ببدء تشغيل الأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في شؤون السلام والأمن والعمل الإنساني، بالإضافة إلى الآليات التكميلية القائمة، باعتبارها من السبل المؤدية إلى اجتذاب الموارد وتنسيق أنشطة الاستجابة والإسراع بخطى التنفيذ، ويشجع الدول الأعضاء على النظر في تمويل هذه الأداة.

”ويرحب مجلس الأمن بالعمل القيم الذي يضطلع به صندوق بناء السلام باعتباره صندوقاً للتمويل الجماعي يتسم بكونه محفزاً وجاهزاً وسريعاً ومرناً يوفر التمويل للأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، وبعمله في النهوض بالاتساق الاستراتيجي داخل منظومة الأمم المتحدة وفي ما بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.“